مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :22720

الرباط في : 26/1/2021

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مجموعة من الإشكالات التي تخللت عمليات القيد في اللوائح الانتخابية بإقليم الصويرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
فقد سجلنا أثناء متابعة عمليات التسجيل والقيد في اللوائح الانتخابية، خصوصا الغرف المهنية مجموعة من الاشكالات التي لم تساعد و لم تشجع المهنيين على الاقدام على هذه العملية المهمة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، و من ابرزها:
-فرض وثيقة (الشهادة الادارية) بالنسبة للمهنيين خصوصا التجار و الخدماتيين، مع العلم أن القوانين المنظمة لا تتحدث عن شهادة إدارية و إنما تذكر السجل التجاري كوثيقة وحيدة للتسجيل، وتجدر الاشارة الى أن السلطات المعنية في أقاليم جهة مراكش اسفي لا تطلب هذه الوثيقة في تسجيل المهنيين، مما يجعل إقليم الصويرة استثناء في هذا الأمر.
- اعتماد مكتب مركزي للتسجيل في إقليم شاسع يضم 57 جماعة، و هو ما يعني تردد الراغبين في التسجيل على المركز و لمسافة عشارات الكيلومترات على الادارة قصد التسجيل، و يكون هذا التردد متعددا بسبب أخطاء متكررة في كتابة الشواهد الادارية التي يضطر معها المعنيين من الاذهاب و الإياب من أجل تصحيحها؟
و قد حالت هذه الاشكالات دون الاقبال الكبير للمعنيين بالتسجيل على مكاتب القيد، وهذا ما يفسر ضعف التقييدات في اللوائح الانتخابية للغرف بمختلف اصنافها.
و علاقة بهذه الاشكالات نسائلكم اسيد الوزير المحترم:
-ما هي الاجراءات التي ستقوم بها وزارتكم قصد تجنب مثل هذه الاشكالات التي تشكل عراقيل أمام المهنيين للإقبال على عمليات التسجيل و القيد في اللوائح الانتخابية؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
العيدي عبداللطيف